

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في موريتانيا لعام 2014

ملخص تنفيذي

ينص الدستور على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويصنف الإسلام على أنه هو الدين الوحيد للمواطنين والدولة. يحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين، والردة جريمة يعاقب عليها بالإعدام. سجنّت الحكومة رجلاً بتهمة الردة، وأدانت المحكمة وحكمت عليه بالإعدام. وقمعت قوات الأمن شغباً مدفوعاً بأسباب دينية، مما تسبب بمقتل أحد المتظاهرين وجرح العشرات. كما واصلت السلطات أيضاً التعاون مع جماعات دينية إسلامية مستقلة لمكافحة التعصب والتطرف والإرهاب من خلال سلسلة من ورش العمل في جميع الولايات الـ 13.

وأفادت تقارير عن تمييز مجتمعي ضد المرتد المزعوم وضد أولئك الذين أيده علناً أو دعوا إلى محاكمته محاكمة عادلة.

ناقش ممثلو السفارة الأمريكية، بمن فيهم القائم بالأعمال السابق والسفير الحالي، التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين في مناسبات متعددة. في يونيو/حزيران ويوليو/تموز حث ممثلو السفارة المسؤولين الحكوميين من وزارات العدل، والداخلية واللامركزية، والخارجية والتعاون على شجب فتوى الموت التي أطلقها زعيم سلفي ضد أحد نشطاء حقوق الإنسان الذي تحدث علناً ضد التعصب الديني. وأصدرت السفارة بياناً عاماً لدعم اتحاد حقوق الإنسان المحلي الذي دافع عن الناشط.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 3.5 مليون نسمة (تقديرات تموز/يوليو 2014). ومعظمهم تقريباً مسلمون سنة. كما توجد أعداد قليلة جداً من غير المسلمين، بما في ذلك مسيحيون ويهود، أغلبهم تقريباً من الأجانب.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويعترف بأن الإسلام هو الدين الرسمي للمواطنين والدولة. ويحق للمسلمين فقط أن يكونوا مواطنين. الأشخاص الذين يتحولون عن الإسلام يفقدون جنسيتهم.

MAURITANIA

القانون والإجراءات القانونية مستمدة من مزيج من القانون المدني الفرنسي والشريعة. ويتألف الجهاز القضائي من منظومة واحدة من المحاكم التي تستخدم مبادئ الشريعة في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية العلمانية في كافة المسائل الأخرى.

ويحظر القانون الردة. المسلم الذي تثبت عليه تهمة الردة يحكم عليه بالموت ما لم يتراجع عن رده في غضون ثلاثة أيام، وتصادر أملاكه، على الرغم من أن الحكومة لم تطبق أبداً الحكم بالإعدام في هذه الجريمة. لا يحظر القانون التبشير تحديداً، لكن سياسة الحكومة تحظر قيام غير المسلمين بمثل هذا النشاط من خلال تفسير واسع للبند الدستوري " الإسلام هو دين الشعب والدولة".

لا تسجل الحكومة الجماعات الدينية، إلا أن جميع المنظمات غير الحكومية، بما فيها منظمات المساعدات الإنسانية والتنمية غير الحكومية المرتبطة بجماعات دينية، لا بد أن تقوم بتسجيل نفسها لدى وزارة الداخلية. ويجب أن توافق المنظمات غير الحكومية على الامتناع عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام.

ويشترط القانون على وزارة الداخلية إعطاء تصاريح مسبقة لكافة المجموعات التي ترغب في عقد اجتماعات، حتى تلك التي تعقد في البيوت الخاصة، مع أن المسؤولين لم يطبقوا دوماً هذا الشرط.

ووفقاً للقانون، فإن وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم التقليدي هي المسؤولة عن سن وتعميم الفتاوى، ومحاربة "التطرف"، وتشجيع البحث في الدراسات الإسلامية، وتنظيم شؤون الحج والعمرة، ومراقبة المساجد. يقوم الأئمة الستة من المجلس الإسلامي الأعلى بتقديم المشورة للحكومة بشأن مطابقة التشريع للتعاليم الإسلامية. ويتمتع المجلس الأعلى الجديد للفتاوى والطعون الإدارية بالسيطرة على زمام السلطة الوحيدة لتنظيم إصدار الفتاوى وحل المنازعات ذات الصلة بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والهيئات العامة.

يلتزم القانون أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء أداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على تنفيذ قانون البلاد بما يتفق مع الأحكام الإسلامية.

يقتضي مرسوم وزاري من المدارس العامة والمدارس الثانوية الخاصة - ولكن ليس المدارس الدولية - تعليم أربع ساعات من الدراسات الإسلامية في الأسبوع.

MAURITANIA

ممارسات الحكومة

استخدمت الحكومة القانون الذي يحظر الردة لمعاقبة رجل زعمت أنه أهان الإسلام. في 2 يناير/كانون الثاني، اعتقلت السلطات محمد الشيخ ولد محمد (المعروف باسم "مخيطير")، وهو المدون الشاب الذي كان قد نشر مقالاً قالت أنه انتقد فيه النبي ووجه اللوم ضمنياً للمؤسسة الدينية بسبب محنة طبقة الحدادين في البلاد. وظل ولد محمد المتهم بالردة مسجوناً طوال العام. وعلى الرغم من أن ظروف احتجازه كانت غير معروفة، فقد افتقرت مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد إلى الحصول الموثوق على الرعاية الصحية وكانت المرافق سيئة التهوية أو غير صحية. في 24 ديسمبر/كانون الأول، وبعد محاكمة استغرقت يومين، قررت المحكمة الجنائية في نواذيبو أن ولد محمد مذنب بالردة وحكمت عليه بالإعدام. وبحلول نهاية العام، كان ولد محمد لا يزال في السجن، ولم تكن الحكومة قد أعلنت عن موعد إعدامه.

في 4 مارس/آذار، اجتاحت الاحتجاجات الجياشة العاصمة، وخلفت قتيلاً واحداً على الأقل وعشرات الجرحى. بدأت الاضطرابات بمظاهرة في الصباح الباكر أمام القصر الرئاسي، حيث عبر المتظاهرون عن غضبهم حول تقرير، تبين فيما بعد أن لا أساس له، يزعم قيام أربعة رجال مجهولين بتدنيس المصحف في مسجد خالد بن الوليد في شمال نواكشوط. وقد تحولت المظاهرات التي شارك فيها ما بين 3000 و 5000 شخصاً إلى احتجاجات صاخبة قبل منتصف اليوم واستمرت حتى وقت متأخر من المساء. وقد ردت السلطات بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي عندما واجهتها حشود غير منضبطة، سدت طرق العاصمة باطارات مشتعلة وعوائق مؤقتة أخرى. أخيراً اعتقلت الشرطة عشرات المتظاهرين، قيل أن بعضهم كانوا من الطلاب القرآنيين. وعلى الرغم من تواصل المظاهرات المتفرقة طوال 5 مارس/آذار، عاد الهدوء إلى العاصمة في اليوم التالي. وبعد ذلك بوقت قصير تم الإفراج عن المعتقلين.

استمرت الحكومة في التعاون مع الجماعات الدينية الإسلامية المستقلة. وعلى مدار السنة، نظمت وزارة الداخلية واللامركزية سلسلة من ورش العمل حول مكافحة التعصب والتطرف والإرهاب في جميع الولايات (المحافظات) الـ 13. وفي 14 سبتمبر/أيلول، نظمت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم التقليدي ندوة لحوالي 400 إماماً من كافة أنحاء البلاد. وعلى مدى يومين ركز المؤتمر على مسؤولية السلطات الدينية في مساعدة الحكومة في جهودها للقضاء على ما وصفته الحكومة بـ "بقايا" العبودية.

وهناك شرط حكومي غير رسمي منع غير المسلمين من عقد اجتماعات العبادة إلا في الكنائس المسيحية القليلة المعترف بها في البلاد. كانت هناك كنائس خاصة بالروم الكاثوليك وكنائس مسيحية أخرى في نواكشوط وطار والزويرات ونواذيبو وروسو.

MAURITANIA

وتقدم الحكومة التمويل للمساجد والمدارس الإسلامية.

أطلقت الحكومة قناة المحضرة، وهي قناة تلفزيونية قرآنية وحافظت على محطة إذاعة القرآن الكريم. وقد رعت المحطتان برامج عادية حول مواضيع الاعتدال في الإسلام.

ومنعت الحكومة طباعة وتوزيع المواد الدينية غير الإسلامية، ولكن حيازة هذه المواد كانت قانونية.

ودفعت الحكومة رواتب شهرية مقدار كل منها 50,000 أوقية (164 دولار) إلى 200 من الأئمة الذين اجتازوا فحصاً من قبل لجنة من الأئمة لتمولها الحكومة، وتم تعيينهم لقيادة المساجد والمدارس الإسلامية. كما دفعت الحكومة أيضاً رواتب شهرية من 25,000 إلى 100,000 أوقية (82 دولار إلى 328 دولار) لـ 30 من أعضاء الاتحاد الوطني للأئمة في موريتانيا، وهي سلطة أنشئت لتنظيم العلاقة بين المجتمع الديني ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم التقليدي.

وبالرغم من أن حضور الطلاب للدروس الدينية التي تفرضها الدولة كان إلزامياً في الظاهر، إلا أن العديد من الطلاب لم يحضروا لأسباب عرقية لغوية، أو دينية، أو شخصية متنوعة. وتمكن الطلاب من التقدم في دراساتهم والحصول على شهادات التخرج رغم غيابهم عن هذه الفصول، بشرط تحقيق مستوى مقبول من الأداء.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

في 3 يناير/كانون الثاني، بعد وقت قصير من إلقاء القبض على المدون محمد الشيخ ولد محمد بثمة الردة، دعا أبو ولد علي، وهو رجل أعمال من نواذيبو، إلى قتله، ووضع مكافأة مقدارها 4000 يورو (4866 دولار) لمن يقتل ولد محمد، وفقاً لوسائل إعلام محلية. وخلال الأسابيع الثلاثة التالية، التزمت الحكومة الصمت في مواجهة مسيرات الاحتجاج في الشوارع والزوايا - والتي ضم بعضها عدة آلاف من المشاركين. واتُهمت مجموعات من المجتمع المدني، مثل جماعة "من أجل موريتانيا خضراء وديمقراطية"، كانت قد جازفت بإطلاق تصريحات اعتبرت بأنها داعمة لولد محمد، من قبل وسائل التواصل الاجتماعي بأنها "تخون الإسلام". في 26 يناير/كانون الثاني، عرض محامي دفاع موريتاني خدماته على ولد محمد. وفي غضون أيام، اندلعت احتجاجات عامة - انتهت إحداها بتخريب محال تجارية تعود ملكيتها لرب عمل يعمل لديه أبناء المحامي، مما اضطر المحامي لسحب عرضه. بالرغم من ذلك، وبحلول موعد محاكمته، عينت المحكمة محامياً لولد محمد.

MAURITANIA

في 5 يونيو/حزيران، أصدر يحظيه ولد دا هي، وهو زعيم جماعة سلفية تدعى أحباب الرسول (أصحاب النبي)، فتوى أسماها فتوى الموت ضد الناشطة المعروفة في مجال حقوق الإنسان أمنة منت المختار. وجاء إعلان ولد دا هي بعد مقابلة باللغة الفرنسية مع منت المختار والتي كانت قد دعت إلى محاكمة عادلة لولد محمد الذي وصفته بـ "سجين الرأي". ورفضت السلطات طلب منت المختار لحماية الشرطة، ونصحتها بحل خلافاتها من خلال الحوار، لكنها وضعت ولد دا هي في حجز الشرطة في أواخر ديسمبر/ كانون الأول. وقد تنصل أكبر حزب إسلامي في البلاد من فتوى ولد دا هي.

في 23 سبتمبر/أيلول، أفادت وسائل صحافة محلية أن سبعة مواطنين اجتمعوا لإنشاء "نادي الملحين". وكانت المهمة المزعومة للمجموعة هي الدفاع عن حرية الدين. ولم تعلق الحكومة علنا على هذا التقرير.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

ناقش ممثلو السفارة الأمريكية، بمن فيهم القائم بالأعمال السابق والسفير الحالي، التسامح الديني مع كبار المسؤولين الحكوميين. وفي عدة مناسبات في يونيو/حزيران ويوليو/تموز حث موظفو السفارة المسؤولين الحكوميين من وزارات العدل، والداخلية واللامركزية، والخارجية والتعاون على شجب فتوى [زعيم جماعة] أحباب الرسول ضد أمنة منت المختار. كما أصدرت السفارة بيانا عاماً لدعم اتحاد حقوق الإنسان المحلي الذي دافع علنا عن منت المختار.

ورتبت السفارة لسفر أحد الأئمة لزيارة الولايات المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني للمشاركة في برنامج تبادل رسمي لتشجيع التسامح الديني. وقد استضافت القائمة بالأعمال أيضاً حفل إفطار لحوالي 20 من الأئمة و علماء الدين، حيث أكدت على أهمية التسامح الديني والتفاهم بين الأديان.